الدراسات والبحوث

٨٩

جدلية الحوار والصدام في الثقافة العربية المعاصرة

د.أحمد غنام *

لن أدخل في متاهات المصطلحات والتعريفات والشروح الكثيرة التي تعج بها أدبياتها المعاصرة للثقافة، بل سأكتفي بتحديد موجز، وأرجو أن يكون دقيقاً لما أعنيه بلفظ ثقافة عربية، في هذا المقام وبهذا الصدد أقول ليست الثقافة تجريداً خاصاً يقود إليه التأمل المجرد المنعزل عن الواقع أو المتعالي عليه، وإنما هي ثقافة «ثقافة عربية» مطلوبة لمجتمع معين «المجتمع العربي» في لحظة تاريخية معينة «اللحظة الراهنة»، أي أنها تمثل استجابة للضرورات الموضوعية الراهنة

* باحث وناقد سوري
- العمل الفني: الفنان عبد السلام عبد الله

والمستقبليــة لحركة هذا المجتمــع، والمتمثلة بتحديد شــروط وأدوات الفاعلية التاريخية المتمثلــة بتجاوز ضعفه مــن جهة، والسير به باتجاه التقدم من جهة أخرى، أو بمعنى آخر أقــول إن الثقافة العربية هــي إنتاج المشروع المجتمعــي العربي في كل مجــال من مجالات احتياجات تأسيســه السياسية والاجتماعية والاقتصاديــة والثقافية والأمنية والأخلاقية وغيرهــا، وتحديد آليات فعلــه التي تتوافق مع إنجــاز هدفه بتجــاوز التخلف من جهة وتحقيق التقدم من جهــة أخرى، ولكن لكي تحقــق الثقافة مــا هو مطلــوب منها يتعين عدم النظر إليها علــى أنها صيغة تكونت أو تتكون مــرة واحدة وإلى الأبد، وإنما بوصفها هي ذاتها بحاجة إلى المراجعة والتدقيق كلما اقتضت الشــروط الموضوعية لتطور المجتمع العربــي بذلك، وإن عنى ذلــك أي شيء ذي قيمة، فإنما يعنــي أن الثقافة المذكورة يجب أن تكــون، قبل كل شيء، نتيجة لقراءة الواقع العربي الراهن ومحيطه الدولي الذي ليس له الخيــار في ألا يتعامــل معه، قــراءة متعمقة ودقيقــة توصيفاً وتحليــلاً وتفسيراً، على أن تكون متسلحة بمنهج علمي في التفكير يكون عصارة ما أبدعته العقول عبر حقب متلاحقة من البحث والتنقيب البشريين، وليست نسخاً آليــة لأفكار أو أيديولوجيات مجتمع آخر ذي مواصفات وأحوال ولحظات تاريخية مختلفة حتى ولو كان مجتمعنا عربياً.

توصيف العجز الغربي

ووفقا لمــا سبق، فإن المطلوب من الثقافة العربية المعاصرة إنجازه إنما هو توصيف حالة العجــز العربي الراهنــة وتفسيرها بالكشف عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أفضت إليهــا على النحو الذي هــي عليه من انهيار وتــرد بلغا حداً من البؤســ ربما لم يبلغاه في أية مرحلة من مراحل تاريخ العرب الحديث والمعاصــر، ومن ثم تحديــد منظومات القيم وآليات الفعل التي تفــي بمتطلبات مواجهة هــذه الحالــة، والسيطــرة علــى حركتها ، والتحكم بها بهدف تجاوزها من جهة، والسير بعد ذلك بالعرب باتجاه التقدم واللحاق بركب الحضارة البشرية من جهة أخرى، وقد نعترض على معترض بالقول أن المجتمع، أي مجتمع، يخضــع لسيرورة طبيعيــة تتحكم بها قوانين موضوعية معايشــة لها، ولذا فإنك تغرق في المثالية والطوباوية حينما تعطي للثقافة هذا

الـدور، وتعـول عليها كثيراً، وربمـا ما يفوق طاقتهـا علـى الفعل، وتطالبهـا بالاضطلاع بدور يتجاوز حدودها، غـير أن ردي على هذا الاعتراض سيكـون بالاحتـكام إلى الواقع، وليسـ باللجـوء إلى التفكـير المجرد، مبيناً أنـه لا يجـب أن يفهم مما قلتـه أنني أرى أن مسألـة الخـروج مـن المأزق العربـي الراهن ثقافية محضـة، وإنما هـي مشـروع سياسي نضالي تاريخي تضطلع بتبنيـه مجموعة فئات عربيـة تحكمها منظومة أفـكار وقيم معينة تـزداد ثراء كلمـا اقترنت بشـروط تحققها المادية والاجتماعية من جهة، وترجمت عبر الممارسة إلى أفعال من جهة أخرى.



ومـن ناحيـة ثانية فـإن الاحتـكام إلى الواقع،كمـا أسلفت، يدفعنـي إلى الاستنتاج بأن ما هو موضوعـي من الوجهة الإنتاجية، والتشـكل المجتمعي في المجتمع العربي، ليس من النوع الذي يغذي السيرورة الطبيعية التي تفضـي إلى التقدم، وإنمـا يقوم بدور المعوق

لحركة تلك السيرورة، ولذا فإن الثقافة التي تمثــل العامل الذاتي في هــذا المقام، تصبح مؤهلة لأن تسهم في إنجاز المهمة التي أخفق العامــل الموضوعــي في إنجازهــا، أي أن في مقدور الثقافة العربية بلورة شكل من أشكال الاجتماع الاجتماعي الذي هو أحد الشروط الأساسيــة لتجــاوز حالة الانهيــار القائمة، والذي أسهــم العامل الموضوعي في الحيلولة دون قيامــه، لا بل في تفتيتــه، وقد قدم لنا التاريــخ العربي أمثلة كثــيرة قديمة وحديثة للتدليــل على صحة هــذه الدعوى، وهذا ما عنيتــه باستخدامــي لعبارة «الاحتــكام إلى الواقــع»، فقد كانت الثقافــة الحاضنة التي تكونت الأمــة العربيــة في أحشائها وبديهياً خــلال العصــور الإسلاميــة الأولى، وكانت العامــل الأساســي في يقظة هــذه الأمة من جديد بعــد أن اقتربت من حالة الامحاء بعد أربعة قــرون من الاستعمار العثماني، وكذلك كانت المحرض الأكــبر والأكثر أهمية لدخول العرب عصر الوحدة بعــد عقود عديدة من التجزئة والتمزق في العصر الحديث، وبالمقابل فقــد كان للثقافة دور معــوق فاعل وأساسي في عملية التشكل المجتمعي الذي كان يفترض وفق الشروط الموضوعية أن يكون تشكله على نحو مغاير تماما .

وقــد كان لإغفال وعي هذه الحالة التي يمكن أن تفضــي إليها الثقافــة على النحو المذكور في الشعوب المتخلفــة، ومنها شعبنا العربــي سببــاً جوهريــاً في إخفــاق معظم الماركسيين العرب حينما تبنوا مفهوم « الطبقة « الكلاسيكــي كأداة وحيــدة لتحليل التشكل الاجتماعي للمجتمع العربي، وتحديد شروط عملية تغيــيره، فالمعروف أن بعض المذكورين فسروا الطبقة كمقولة أيديولوجية، أو تصور ذهنــي صرف دون أن يعبؤوا كثيراً بما يجري في ساحة الواقع، بينما فسرها بعضهم الآخر بوصفها واقعــاً اقتصادياً اجتماعياً فحسب، لكــن ما فات الجميع فعلــه، إنما هو مقاربة الظاهرة الطبعية باعتبارها « ممارسة ثقافية ««الوعي / المــدركات / المعتقدات الدينية / أنماط الاستهلاك والحياة »، الأمر الذي أدى إلى «مأزق فكري» هام نظراً لتلك « الفجوة « التي تفصل بين الأوضاع الاقتصادية والمادية البائسة مــن جهة، وأشــكال التعبير الثقافي والأيديولوجي والسياسي عنها من جهة أخرى، وفي صفوف الفئات الشعبية، وربما كان ياسين

الحافظ الوحيد من بين أولئك المفكرين الذي تفهم بعمق حقيقة تلك الحالة، فقد أدرك أن فرصـــة تكون بورجوازية حقة، منعدمة تماماً في المجتمع العربي المتأخر، ولذا فإن الثقافة تجــد مبررهـــا التاريخي لتمارســـ فاعليتها في مجتمع مترع حتـــى الثمالة بالأيديولوجية كوعـــي زائف للعـــالم، حيث يحضـــر الموروث التقليدي كعامل حســـم في لي الوعي العربي وتأخـــيره، وبالتالي عرقلـــة تكون وعي عربي مطابق للواقـــع، على أن البشر لا يتكونون في الفراغ، وليسوا على ما هم عليه فقط بحكم كونهـــم بشراً، وإنما هم نتـــاج عملية تاريخية تسهم عوامـــل متعددة سياسيـــة واجتماعية واقتصاديـــة وثقافيـــة وغيرهـــا في تكوينهم على هـــذا النحـــو أو ذاك، والعرب بوصفهم جزءاً من هؤلاء البشر يخضعون لهذا المنطق نفسه، ولذا فهم أيضاً نتاج تلك العملية التي تحكمت وتتحكـــم بها الشروط المذكورة ولكن بمواصفات خاصة جعلتهم يتكونون بالصيغة التـــي أفضت بهم للوصـــول إلى حالة العجز الغارقين في وحلها حتى رؤوسهم.

الواقع المتردي

ولكي يكون في مقـــدور الثقافة العضوية إنجـــاز المهمة المطلوب منهـــا إنجازها يتعين عليهـــا قبل كل شيء الإمســـاك بذلك الواقع المتردي توصيفاً وتحليـــلاً وتفسيراً كشرط لا غنى عنه لتعيين شـــروط تجاوزه كما أسلفت قبل قليل لذا فإن الأمـــر يقتضي منا القيام بجولـــة سريعة في هذا المجـــال، كي يكون في مقدورنـــا معرفـــة الأرض التـــي تقف عليها الثقافـــة العربية المعاصرة، وتحديـــد ما إذا كانت قضايا الحوار والصدام فيها هي بالفعل قضايـــا ذلك الواقع، أم أنهـــا مجرد مقولات أيديولوجيـــة زائفة أو تصورات ذهنية مجردة ليس إلا، وتحقيقاً لذلك أقول وبإيجاز شديد أن التأخـــر وليس التخلف هو الطابع الغالب في الحياة العربيـــة المعاصرة على كل صعيد، وأن ذلـــك لا يعود إلى جهل النـــاس بأسباب التقـــدم، وإنما هـــو حالة متعمـــدة تقودها بأحكام القـــوى المتحكمة بمفاصل حياة ذلك المجتمع، والمتسلطة عليـــه بدون أي سند من أية شرعية مـــن أي نوع كانت، ولست بحاجة إلى الأسبـــاب في توضيح ذلك فنصاعته تفقأ العيون، ويكفيني أن أقول أن المجتمع العربي تغزوه وتتحكم به، وتتسلط عليه قوى لا تمت بأيـــة صلـــة للثقافة والحضـــارة، ولا يتحكم

بتفكيرها سوى قاعدة واحدة بامتياز وهي أن «السلطة طريق إلى الثورة وتبوؤ أعلى المراتب الاجتماعيــة، أما ما عدا ذلك فليس بالنسبة لتلــك القوى ســوى ديكور مخــادع يستخدم لإخفاء وجهها الحقيقي.

وإذا كان الأمــر كذلــك، وكان المنتــج الحقيقــي لا يشارك بأي شــكل من الأشكال في عمليــة الحكم أو التوجيه أو الرقابة وكان الحاكــم أو المتسلط لا يشــارك في أي جانب مــن جوانب العملية الإنتاجية، فهل نتوقع أن تقوم في هذا المجتمع حياة سياسية حقيقية، ويتشكل نسيــج اجتماعي متشابك الحبكات، ويبنــى اقتصــاد متين وفق المعايــير العلمية التي صاغتها قرائــح العلماء من البشر على مــر العصور، وتتأســس ثقافة عضوية ترقى بعقول أبنائــه إلى مستــوى ممارسة التفكير السليم، وإدراك الحاجة إلى الوحدة والتحرر والتقدم، وتعــد جيوش لتحرير المغتصب من الأرض..؟ أعتقد أن من يتوقع حدوث ذلك إما أن يكــون حالما أو جاهلاً أو مغالطاً، فمنطق «السلطة طريق إلى الثروة وتبوؤ أعلى المراتب الاجتماعيــة» يفضي سياسيــاً بالمتسلطين، الذيــن لا صلة لهم بعملية الإنتاج، إلى النظر إلى القطــر الــذي يتسلطون عليــه على أنه «كانتــون» تتوجب حمايته مــن خطر الدمج في أيــة وحدة أو أي اتحاد مــن أي نوع كان. وخوفا من مطامع « كانتون « آخر فيه أو من شقــه لنفسه نهجا مغايرا في الحكم له، يجب العمل على إضعاف قدرات ذلك « الكانتون « إما بتأجيج الصراعات بين فئاته الاجتماعية، أو بمقاطعتــه اقتصاديــاً، أو بتحريضــ « كانتون « ثالث عليــه، أو حتى باستعداء قوى أجنبية معينــة ضده. وتحت يافطة « السلام « والادعاء بأننا أقــوام متحضرون، واحتماء بنصوصــ « الجنــوح إلى السلم»، فقد جرت حديثا الهرولة إلى استدعاء الولايات المتحدة الأمريكية «وحليفتها الاستراتيجية إسرائيل» لتكون بحقيقة الأمر طرفا ذا باع طويل يعتمد عليه في إدارة الصراع بين هذه «الكانتونات» وغالبا الاحتماء بها، وليس للأسباب الواهية المذكورة.

وفي داخــل «الكانتــون» ذاتــه يتعين أن تحيط تلــك القــوى نفسهــا بمجموعة من الأقربــاء والأعوان الطامحين إلى جمع الثروة وتبــؤ المراتــب الاجتماعيــة فحســب، وأن تطفئ السياسة، وتخنق الديمقراطية وتهمش

الشعب تهميشاً تامــاً، وتحل الرقابة الأمنية محل الرقابة الشعبيــة، وباختصار يتعين ألا تكون لديها أية رؤية إستراتيجية شاملة من أي نوع كانت ولا فرق بين أن تكون «الكانتونات» المذكورة محكومــة بسياسة الواحد الأوحد و بفوضوية التعدد القائمــة في بعض الأقطار العربية. ومن الوجهة الاجتماعية، وخوفاً من أن يتشكل نسيج اجتماعي قد يشكل اختراقاً لقاعدة « السلطة – الــثروة»، فمن الطبيعي والمنطقي أن تلجأ القوى المذكورة إلى تفكيك التماسك الاجتماعي، وتذرير القوى والفئات التي تشكل لحمته وسداه، بحيث يصبح الكل في حرب ضد الكل، فينتج عن ذلك اصطفاف أفــراد المجتمع بعضهم تجاه بعض ليس وفق مبدأ المشاركة في عمليــة الإنتاج، وإنما على أســاس الانتماء ما قبــل المجتمعي القبلي أو الطائفي أو الأثني، والحقيقة أن معظم هؤلاء الأفراد أصبحوا بفعل ذلك طوائف تسعى كل واحــدة منها إلى تدمير الطائفــة الأخرى أو إخضاعها بالقوة لسلطتها، وضمانا لاستمرار تكديســ الثروة فقد أدمنــت القوى المذكورة بتكريســ ظاهرة التــذرر المجتمعي المذكورة بإدارتها للعملية الاقتصادية ليس على أساس توسيع قاعدة الإنتاج وتعميقها، وإما وفقا لمبدأ الهبات والعطايا«سواء أكانت أكياسا أم عقودا أم وكالات للشركات الأجنبية أم سمسرات. . » التي يتم توزيعها على المقربين والأعوان وعلى حساب الفئات الشعبية الأخرى، وقد عززت ذلك بنشر ثقافة متخلفة تم استدعاؤها مما هو مظلم في الــتراث بدعوى المحافظة على قيــم وتقاليد وعادات الآبــاء والأجداد وقد أفلحت إلى حد كبير، ونتيجة لهذه الممارسات، في تفتيــت المجتمع، وتكريســ التشكلات ما قبل المجتمعية المذكورة فيه.

منهج تحليلي مقلوب

وبهــذه المناسبة فإننا نــرى أن كثيراً من الدراســات التي تعــج بها أدبياتنــا العربية المعاصرة أخفقت كثيراً في تحليل ظاهرة التذرر المجتمعــي القائمــة الآن في الوطن العربي، ففــي معرض تفسيرها لهــا أرجعتها «خطأ» إلى «عدم التجانس الثقافي الضارب الجذور في أعماق الوعــي العربي منذ القديم وحتى اللحظة الراهنة». بيد أن الاحتكام إلى الواقع سرعان ما يكشف عــن أن الأدبيات المذكورة استخدمــت منهجاً مقلوباً في التحليل أساسه اعتبار النتيجة سببــاً، والسبب نتيجة، الأمر

الذي ترتب عليه الوقـوع في هذه المغالطات الخطيرة التـي إذا اعتبرناها صحيحة فإننا نكون بذلك قـد أوصدنا كل الأبواب في وجه أي تجـاوز محتمـل لحالة الـتردي القائمة في الوطـن العربـي، ففي معرضـ رصدهم للظاهرة وجدوا أن الطافي على السطح فيها هـو أن التجانس الثقافي « الشكلي » قائم في كل تجمع مـن هذه التجمعـات المذكورة إما قبلياً أو طائفياً أو اثنيـاً أو أحياناً مناطقياً، وعوضاً عن أن يتبينوا الأسباب الحقيقية التي قادت إلى هـذا التجانس المذكور، عزلوه عن نسيجه التاريخي العياني، وجردوه في الذهن واعتبروه سببـاً فسروا الظاهـرة بالاعتماد عليـه فحسب، وصحيح أننـي لا أتجاهل أن هناك تذرراً من هذا القبيل قائما في المجتمع العربـي، وأن العلاقـات الاجتماعية فيه ما تزال، في غالبيتها علاقات أولية، أي علاقات شخصانية فئوية يستمـد منها الفرد اكتفاء ودفئـاً واطمئناناً نفسيـاً، ويلتزم من خلالها التزاماً كبيراً بالأقربـاء والمقربين في حياته، وأن الـولاءات القبليـة والعشائرية والعائلية هي من بين أكثر الـولاءات التقليدية رسوخاً وتأثـيراً. كذلك فـإن ثمة جماعـات أخرى اثنية يتحكـم بها الولاء العرقـي أو الثقافي في أقطـار عربية عديدة كالعـراق والمغرب والسودان والجزائـر. . وغيرها، وأن الواقع الاجتماعـي القائم قد أحـال الواقع الديني في عـدد كبير من الأقطـار العربية إلى واقع طائفي، لكن ذلك يجـب أن يوضع في إطاره التاريخـي الصحيح، وألا تحجـب عنا شدة كثافة الطافي علـى سطح الظاهرة تبين دور العوامـل الجوهرية، والتي تقوم بدور السبب في تشكلها على هذا النحـو : فأمام انسداد الآفاق الذي صنعتـه غالبية القوى المتحكمة بالمجتمـع العربي علـى النحو الـذي بينته بتكثيـف شديد قبل قليل، كان لابد من ظهور هذه التشكلات الأقوامية العصبوية والقبلية والطائفية والاثنية المذكورة. إذ بدا للناس أن التخلي عن تلك الانتماءات كما لو أنه سيكون تخليا عن حقوقهـم السياسية والاجتماعية والاقتصاديـة. . وغيرهـا، إذ أنه سيقود إلى فقـدان كل سلطة وكل إمكانيـة في المشاركة في اتخـاذ القرارات التـي تخص الجماعة. وكل قـدرة علـى المساهمـة في إنجـاب أية سلطة. كذلك بدا أن تحطيم الأطر التقليدية المذكورة كما لو أنه تحطيـم للدرع الطبيعي

الــذي يحمي كل فرد من الأســر والاستعباد والإفقــار، وبسبب ذلك يجــد الأفراد أن كل شكل مــن أشكال التجمــع الأقوامي المذكور إنما يعمل كحزب سياسي يدافع عن مصالح الأفراد، ويحل مشكلات انتمائهم له طالما أنه لا توجد أطر أخــرى أكثر فعالية في مشاركة الفــرد في حيــاة الجماعــة وفي الدفاع عن حقوقه ومصالحه وفي صون كرامته وضمان توازنه النفسي والمادي.

والذي يؤكد صحة هــذا التفسير لتشكل الظاهــرة المذكورة هو أنهــا كانت غائبة في مراحــل تاريخية عربية كثــيرة عندما كانت هناك حركة حقيقية لتجاوز الأقوامية ونشوء تيار قومــي جامع، ولــذا فــإن «الأقوامية» ليست فكــرة مغروسة إلى الأبــد في العقول والعواطف، وإنما تظهر حينما لا تقيم الدولة أطر جديدة قوميــة وجامعة تتحقق للجميع فيها فرص المســاواة في الحقوق والواجبات على كافة الأصعــدة السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة وغيرها. أعــود الآن بعد هذا التوضيح المقتضب لظاهــرة التردي والعجز العربيين التي تشــكل دراستها محور اهتمام كافة التيارات الأيديولوجية العربية المعاصرة، لأتساءل:هــل أفــرزت ثقافة هــذه التيارات قضايــا تستجيــب للضــرورات الموضوعية الراهنة والمستقبليــة لحركة المجتمع العربي القائــم، وهــل تمثل تلــك القضايــا ساحة للحوار أو للتصادم بين تلــك التيارات، وإلى أي حــد يكون الحوار أو التصــادم حوارا أو تصادمــاً بــين قضايا حقيقيــة ؟. لاشك أن الثقافــة العربية المعاصرة استجابت بشكل أو بآخــر لحركة المجتمع، وقد تمخض عن تلك الاستجابة بروز قضايا كثيرة هي موضوعات للحوار والصدام على حد سواء، ولما كان من المتعذر تناول كل تلك القضايا فإنني سأقتصر على ما أعتقــد أنه الأكثر مثاراً للاهتمام في ساحتنــا الثقافيــة، وهي الهويــة والعلمانية والديمقراطية ومسألة الحكم.

أولا : مسألــة الهويــة : صحيح أن مسألة الانتماء إلى الهوية كانت قد اقتربت من الحسم كثيراً لصالح هوية عربية واحدة عند الغالبية العظمى من الجماهــير العربية حتى أواخر الستينات من القــرن العشرين المنصرم، لكن الانحســار والتراجع أخذا ينهشان في الجسم العربي باتساع شديد بعد حرب تشرين ١٩٧٣ بفترة وجيزة، وقد انتهى الأمر الآن إلى تشكل

خمسة أنواع من الانتماء تشكل بكاملها ساحة صدام بين التيـــارات الأيديولوجية المعاصرة، وهي الإسلامي والقومـــي والقطري والإثني والإقليمي «الشرق أوسطي ».

لكن قبل البدء بتناول هذه التيارات لابد مـــن الإشارة إلى أن هـــذه العناوين العريضة المذكورة«التيـــارات » لا تعني أن ثمة تجانساً تاماً داخل كل تيار، على العكس من ذلك فقد نكتشـــف أن الخلاف بـــين « تيارات» كل تيار أشـــد منها بين هذا التيـــار وذاك، ولا أعتقد أن ذلـــك يعـــود إلى خصوبة الفكـــر العربي دائماً كما يشير إلى ذلك الكثير من الباحثين، وإنما إلى قصور هـــذا الفكر عن الاستجابة الحقيقيـــة لحركة الواقع، الـــذي يعود بدوره إلى عـــدم استنفاد كل الشـــروط العلمية التي تقتضيهـــا قراءته، فالدين الإسلامي تحديداً هـــو العامل الوحيـــد في تشـــكل الهوية عند أحد «التيـــارات» الإسلامية، وقـــد ارتكزت دعـــواه هذه على دعامتـــين أساسيتين الأولى عقيـــدة خالصة ومؤداهـــا أن القومية مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين، وأن أواصر الجنـــس والأرضـــ واللون واللغـــة والمصالح المشتركـــة إنما هي عوائـــق حيوانية سخيفة، وأن الحضـــارة الإسلامية لم تكن يوما عربية وإنما كانـــت إسلامية، ولم تكـــن يوما قومية وإنمـــا كانت دائما عقيديـــة، وحتى لا يخالج أحدا الشك في صحة هذه الدعوى قالوا بأن محمـــداً كان في استطاعتـــه أن يثيرها قومية عربية تستهدف تجميع القبائل العربية التي أكلتها الثارات ومزقتها النزاعات، وتوجيهها وجهـــة قومية لاستخلاصـــ أرضها المغتصبة مـــن الإمبراطوريات المستعمـــرة، الرومان في الشمـــال والفرس في الجنوب. . ولأنه لم يفعل ذلك، بل أطلقها دعوة للعقيدة فليس من حق أحد أن يفعل غير ذلك.

أمـا الدعامـة الثانية فتبنـــى على أساس رفضـــ هـــذا التيار للآخـــر، والمتمثـــل الآن بالمسيحيـــة ســـواء أكان معتنقوهـــا عرباً أم أجانب، فالفكـــرة العربية هي فكرة مسيحية استوردها المسيحيـــون العرب من المسيحيين الأوروبيين وقد أحلت هذه الفكرة «القومية» رابطـــة الأمة محـــل رابطة «الملـــة» التي هي خصوصية الذات الحضارية للأمة وبدلاً من رفضـــ الآخر، أي آخر، فإن التيار الإسلامي الثاني يدعـــو إلى الحوار والانفتـــاح الثقافي عبر وفـــاق شامل مـــن أجل تعميـــق «الهوية

العربيــة الإسلاميــة»، وتأسيســاً على ذلك فــإن حركة النهضة تدعــو إلى تجاوز البعد القطــري والتعامل مع المنطقــة كوحدة ذات مصالــح وهوية مشتركــة، وإلى أن تجعل من التجمعات الإقليميــة «العربية » خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية والإسلامية، أما عند الترابي«التيار الثالث» فالإسلام لا يتجاوز ولاء شخص لجيرانــه وعائلته وأمته ما دام أنه لا يغدو منعزلاً أو قومياً شوفينياً، وما دام الفرد منفتحا على الأمة، إذن فالشخص يمكنه أن يقدم ولاءات أخرى، وعليــه فالإسلام نفسه لديه معين للخوض في هذا المجال.

واستنهاضاً للعرب المستغرقين في كبوتهم طــوال أكثر من أربعة قــرون وخاصة حينما تعاظمــت محاولات تتريكهم ومحــو هويتهم، وتحريضــا للعقل العربي الــذي عشش فيه الوعــي الزائــف إلى الدرجــة التــي جعلته يستقيــل، أخذ رهــط من المفكريــن العرب المتنوريــن علــى عاتقهم مهمة بعــث الوعي القومي لدى الناس مــن جديد كخطوة أولى في الطريق إلى استرداد شخصيتهم التاريخية وتحقيق وحدتهم، وقد تنامت قوة هذا التيار وتعاظمــت قدراتــه، وخاصــة في المرحلتين اللاحقتين، مرحلة الكفــاح ضد الاستعمار، ومرحلــة الصراع مــع الصهيونيــة وتحقيق التقــدم، إلى أن أصبــح يمثل حالــة ثقافية شاملة امتدت من المحيــط إلى الخليج حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وكغيره من التيارات الأخرى فقد شاركت في تشكيله عدة « تيــارات « اتفقت كلها حــول الانتماء العريضــ إلى العروبة، لكنهــا اختلفت كثيراً حول تحديد أسس تكوين هذه الهوية فبينما هي روابط « فكرية » و « معنوية » متولدة من وحدة اللغة والتاريخ عند الحصرى التي تجعل من القوميــة « سمة طبيعية » ووجودا عريقا للإنســان والمجتمعات على حد سواء يدفعان الناس إلى التضحية بمصالحهم الاقتصادية عند الاقتضاء لتحقيق الوحدة العربية، تراها عند حزب البعــث العربي الاشتراكي تكتسي حلة تاريخية وأنها ليست نظرية ولكنها مبعث النظريات، ولا هي وليدة الفكر بل مرضعته. أو قــل إنها جوهر قديم حجبتــه عن وعينا الأحــداث التاريخية. ولذلك فــإن الرسالة الخالدة تغدو على هذا الأساس إماطة اللثام عن ذلك الجوهر ببعث قيم الأجداد التي هي ما ينبغي علينا أن نستكشفها من جديد.

غير أن تيــاراً جديداً نشــأ في قلب هذه الحركة«الحركــة التصحيحيــة المباركة التي قادها القائــد الخالد حافظ الأسد» مدخلاً تعديلاً يــكاد يكون جذرياً في بعض جوانبها، وقــد كان الدافع إليــه هو إدراكــه لأهمية الدور الــذي يضطلع به التركيب الاقتصادي للمجتمــع في بنــاء المنظومــة الفكرية فيه، ولذلك رأى أنه لابد من أجل تحقيق التجسيد العملي لفكرة القومية، أعني الوحدة العربية، من تغيير بنية هــذا التركيب القائم، وإحلال بنيــة جديدة يمكن بمقتضاهــا تشكيل قوى وعلاقات إنتاجيــة مختلفة تحل محلها تكون الضمان لتأسيس منظومــة فكرية تستجيب لحاجات تكوين مجتمع عربي موحد، ولذلك ربــط هذا التيــار على صعيــد الفكر ربطاً وثيقــاً بين النضال القومي والنضال الطبقي كأساس لتحقيــق هذا الحلم الجديد، وبينما كان التفكير القومي عــن التيارين المذكورين ماضويــاً تراه يقفــز قفزة مهمــة عند تيار الحركة التصحيحية المجيدة، فالقائد الخالد حافــظ الأسد كان محكومــا بحاجات تحرر العرب الذي يقوم في نظره على امتلاك وعي حديــث ليس لبعث الماضي العربي « المجيد « وإنما لإحياء حاضر هزيــل بفعل الاضطهاد الإمبريالي للمنطقة.

وقد تحكمت بالفكر القومي لفترة طويلة معضلة العلاقة بين العروبة والإسلام متمثلة في الخــلاف المستمر حول أيهما الذي يحمل الآخــر : الإسلام أم العروبة، فقد نظر بعض المفكريــن القوميين إلى الإسلام على أنه دين عربي أساسا، وعلى أنه ثورة عربية مكنت الأمة العربية الواحدة من تحقيق رسالتها الخالدة لكن بسبب التحولات العربية والدولية الأخيرة بعــد أزمة الخليج وخصوصــا بعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق، بدأ يحدث تغيير جوهــري في تعريف كثير من القوميين للهوية العربية بقيامهم بزيــادة التركيز على المكون الإسلامي لها، ومحاولة التوفيق بين مقولات التيارين القومي والإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عما كان يعرف سابقا بدكتاتورية القومية التــي كانت تقوم علــى أساس نظر أصحابهــا إلى فكرهم على أنه الفكر الوحيد الصالح لحل أزمة المجتمع، ولذلك وضعوه في مواجهة كل التيارات الفكرية الأخرى. كذلك تحكمت بالفكر القومي معضلة أخرى تتعلق بآلية التعامل مع الهوية القطرية ومع الدولة

القطريــة كمؤسسة قادرة علــى البقاء رغم المشــاكل التي تواجهها رغــم الرفض المعلن لها. فقد غلبت السمة الدعائية على خطابه بهذا الشأن، إذ لم تــزد الكتابات القومية عن التنديــد بالدولة القطرية وإدانتها باعتبارها مرحلــة إقطاعية متأخــرة أو كيان مصطنع مأزوم لا طاقة لــه على مواجهة أزمته خارج الإطار القومي العربي الشامل، إلى أن حدثت الفتنة العربية الكبرى في الخليج، الأمر الذي أدى إلى حــدوث صراع شديــد بين القوميين حــول كيفية التعامل مع ما أفرزته الفتنة من تحديــات تعصف بموضوع الهوية ذاتها، وقد استعدت كل هذه التطورات تعاظم الدعوات إلى القيام بمراجعة نقدية لأسس هذا الفكر ومكوناتــه النظرية بهدف تجديده بما يجعله يستجيب فكــرا وممارسة لمتطلبــات إخراج الواقع العربــي الراهن من محنته، والاندفاع قدما باتجاه مستقبــل يلبي الطموح القومي العربي المشروع، علــى أن التطورات المذكورة أفــرزت حالة جديدة من النظــر إلى مسألة الهوية. فاستجابة لفكرة التحول الذي حاولت الصهيونية إقناعنا بحدوثه في أيديولوجيتها، يحــاول بعضــ المثقفين العرب حــرف تيار الثقافة العربيــة العريض عن مساره، ودفعه باتجاه التخلــي عن هويتــه القومية لصالح هوية أكثر شمــولا هي ما يطلق عليه بالهوية «الإقليمية» أو «الشرق أوسطية» .

وقــد بنــوا مشروعهم على عــدة دعائم تأتي في طليعتها الدعامة « المتوهمة « القائلة بأن ثمة اتجاهاً غالبــاً في « إسرائيل « يعمد إلى تقييــم الصهيونية، عقيــدة وفكرا وبناء وسلــوكا، برؤيــة نقدية تأخــذ في اعتبارها المتغــيرات الإقليميــة والدوليــة، بغية إعادة بلورتها شكلاً ومضمونــاً، بحيث تفضي إلى المشاركة في إنتاج هوية ثقافية لسوق إقليمية كبيرة. وحتى لا نكون أقل تفهما لروح العصر مــن الصهاينــة، يتعين علينا اتخــاذ الموقف النقدي نفسه، وتغيير هويتنا على هذا الأساس بأن نناقشــ باجتهادات مختلفة كيف نستعيد عافيــة وحيوية العروبــة أو القومية في ضوء التجــارب والمتغيرات معــا، وفي الوقت نفسه نشارك الآخرين بقوة في بلورة الهوية الثقافية للســوق الإقليمية الكبيرة في الشرق الأوسط، وأما الدعامة الثانية فإنها تقوم على نبش كل ما هو سلبــي في تاريخنا لإقناعنا بأن الهوية العربية التي ندعو إلى التشبث بها ما هي إلا

وهم حالم، وأن الوحدة العربية التي أضعنا الوقت في المناداة بها والعمل على تحقيقها ليست سوى سير بعكس التيار لم نحصد من ورائه سوى الخيبة والفشل.

ثانيا : العلمانية : يبدو أن العلمانية أصبحت الآن من أكثر بؤر الصدام احتداما في الثقافة العربية المعاصرة وربما يعود ذلك، من بين ما يعود إلى أن ثمة التباساً ليس بالقليل في فهم التيارات الثقافية لهذا المصطلح، فالعلمانية ليست مذهباً أو مشروعاً متكاملاً ومحدداً للنهضة العربية، بدليل أنها تطلق كصفة على تيارات أيديولوجية متعددة، ومتناقضة في بعض الأحيان تمتد من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار، وكذلك فمن العسف اختزالها في صيغة « الدين لله والوطن للجميع « أو « فصل الدين عن الدولة « الشائعة الاستعمال عند الكثير من التيارات التي توصف بأنها علمانية، فهذه العملية تنحدر بها إلى حدود التبسيطات الشعارية السطحية التي تجعل منها موضوعاً للصدام أكثر منه للحوار المفترض أن يكون بين كافة التيارات، والصحيح هو أنها نهج في التفكير أساسه العمل على اختراق البنى الذهنية والثقافية المتخلفة للمجتمع العربي التي أسهمت في إنجاب أو تكريس تكوينات اجتماعية ما قبل قومية«طائفية، عشائرية، جهوية، مناطقية. . الخ» وامتلاك وعي قومي مطابق لحاجة المجتمع العربي إلى القيام بعملية صهر لكافة فئاته التي مزقتها الصراعات الدينية والمذهبية والقبلية والإثنية، وإقامة دولته القومية، وتحديث ثقافته، وامتلاك العصر، دون أن تخدعه بعض أشكال التحديث ذات الطلاء الخارجي المخادع المنتشرة هنا وهناك، ولما كان ذلك غير ممكن التحقيق إلا بتوفير الشروط الصحيحة لبناء حياة فكرية حقيقية يكون البقاء فيها للأصلح عقلا والأكثر إقناعاً والأقدر على الحل، فإن العلمانية كنهج في التفكير، ترى أن عملية « تسييس » الدين على النحو القائم في الساحة الثقافية العربية تخفق في توفير المناخ المذكور، وبالتالي فإنها تعجز عن الإتيان بالحلول الواقعية الناجحة لمشكلات المجتمع التي هي أساس المفاضلة بين تيار وآخر، وأساس الاختيار الصحيح بين البدائل كيفما كانت.

إن العلمانية لا تدعو إلى التخلي عن

الإيمـــان الديني ولا حتى إلى رفض الاهتداء بـــروح نصوصـــه في عملية الإتيـــان بالحلول الواقعيـــة المذكورة، وإنما الذي تدعو إليه هو فقط أن تتحقق القراءة الاجتماعية البشرية والزمنيـــة لنصوصه. ووفقا لذلك فإنها تبيح أن تكـــون التيارات الدينية جزءاً لا يتجزأ من الساحـــة التـــي يجري فيها الحـــوار لاختيار الأصلح من بين البدائـــل المتاحة، شريطة أن تقبل تلك التيـــارات بقواعـــد إقامة الحوار المذكور، ولا تحتمي بالمقدس كوسيلة للادعاء بامتـــلاك الحقيقـــة المطلقـــة الصالحة لكل زمان ومـــكان، ولإخراس أي صـــوت آخر لا يتفـــق مع طروحاتها. ولكـــن الذي يحدث أن بعض التيارات الدينية لم تدخل ساحة الحوار علـــى النحو المذكور، فقد اعتبروا « العلمنة « الجذر الضلالي لمروق الفكر العربي الحديث، وجعلـــوا منها ساحـــة « أم المعـــارك « حيث المنتصر فيها سيحسم الحرب لصالحه، وآية ذلك أنهم قاموا بعملية تزييف واسعة النطاق لهذا المصطلح تمهيدا للإجهاز عليه، وإخلاء الساحـــة من وجـــود أي منافســـ لطموحهم العصابـــي في الإمســـاك بمفاصـــل المجتمع العربي بكافة أوجهـــه الثقافية والاجتماعية والسياسيـــة .. وغيرهـــا. فقـــد ادعـــوا بأن العلمانية هـــي نهج حياتي مادي تكون نتيجة لنمو الفلسفات المادية اللاتينية، وقد فسروا ذلك بـــأن العلماني رافضـــ للدين، وبوصف العلمانية بالمادية، فهي تجعل الإنسان غريزة. بلا روح ولا عقـــل ولا إرادة وتحيله إلى كتلة منفعلة بمحيطه. كذلك نظروا إلى العلمانية بوصفها مؤامـــرة غربية الهدف منها حدوث فراغ عقائدي وفكري تشغله بعد ذلك عقيدة الغرب نفسهـــا، الأمر الذي دفـــع أحد قادة هذه التيارات إلى اعتبار الصراع القائم الآن صراعا بين الإســـلام والمسيحية، وأنه صراع حضاري، ومـــن ثم فهو مصـــيري، ولا يكون انتهاء هذا الصراع إلا بالإجهاز على الخصم أو إدخالـــه في دائرة النفـــوذ للخصم الآخر، بإعلان تخليه عن اعتقاده.

وعلى الرغم من أن « التيارات « المذكورة تدعي بأنها القوة الوحيـــدة المؤهلة لانتشال المجتمـــع مـــن « جاهليتـــه « فإنهـــا ترفض الإفصاح عن مشروعهـــا أو عن البدائل التي تقترحهـــا لمعالجة مشـــكلات الواقع الراهن، فقد بين كمال السعيد حبيب أن معرفة كيف يواجه المجتمع المسلم الحياة الحاضرة، وكيف

يتصرف في أوضاعها، وعلى الأخص صياغة هــذا في قالب فقهي متقن – فهذا ما يعتقد أن كل كلام فيــه في غير الإطــار العام سابق لأوانه، بــل أشبه باستنبات البذور في الهواء. ويخشى، إذا أخذنا كلامهم على محمل الجد، أن نصــل إلى الاستنتاج بأنــه ليس لديهم أي مشروع للقيام بعمليــة التغيير المطلوب، فقد ذكر صالح سرية أن مقياس المسلم يكون دائما هــو الإسلام وليس الوطنيــة أو الإصلاحات الداخلية أو محاربة الاستعمار، أو غيرها.

علــى أن « تيــارات » دينيــة أخرى تبنت موقفا يكاد يكون متناقضاً تماماً مع «لتيارات» الدينية الأخرى حول هذه المسألة فقد حملت القــوى المسلمة في بورما راية العلمنة المتمثلة لديهــا بفصــل الدين عن الدولــة، معارضة بذلك محاولات حكومتها لجعل البوذية«التي هــي دين الأغلبية » دين الدولة، وقد اتخذت القــوى المسلمــة في الهنــد الموقــف نفسه، وأمــا في المنطقة العربية فقــد أعلنت حركة النهضــة التونسيــة أنها لا تحتكــر الصفة الإسلاميــة وإنمــا تقدم مشروعــا اجتهاديا بشريا في معالجة أزمــة المجتمع استنادا إلى فهمها للدين، وأن الجوهري في هذا المشروع هو دعم سلطة المجتمــع واستقلالية هياكله وقوامته على الدولة بما يهيئ الإطار النظري والهيكلــي لتقوية المجتمــع المدني الحقيقي، وتحقيــق التوازن بــين الدولــة والشعب، ولم تخــدع الغنوشي مظاهــر الحداثة المخادعة القائمــة في المجتمع العربي، ولذلك لم يندفع إلى حد رفضــ الحداثة الحقيقية، فقد قال إن مشكلتنــا ليست مع الحداثــة وليست مع العلم ولا حتى مــع العلمانية، وأننا لو خيرنا بــين علمانية غربية وتديــن منحط وحداثة مغشوشة، لاخترنــا العلمانية الغربية بحلوها ومرها، فالعلمانية في الغرب صنعت المجتمع المــدني الذي يتحدثــون عنه بمعنــى وجود مؤسســات شعبيــة تنهض بمعظــم مصالح الناس، ومؤسسات تعليمية وخيرية، وإعلامية وفنية، وأحزاب سياسية، أو قل أنها التعددية وحرية العقــل وسيادتــه في صناعة القانون وتقرير مصيره.

ثالثا : الديمقراطية ومسألة الحكم : لن يختلف نصيب هــذه المسألة من الصدام في حقل الثقافــة العربية عن غيرها من المسائل التي ورد ذكرها، ولن تكون طبيعة هذا الصدام أقــل شكلانية وأقل ابتعاداً عن المضمون مما

وجدناه في تلك المسائل، إنما الفرق من حيث المضمـون بين أن نقول إن الحاكمية لله، لكن الناس هم الذيـن يفسرون ما تعنيه آلية تلك الحاكميـة أو أن نقـول إن الناس هم الذين يحـددون طبيعة الحكم ويشرعـون القوانين الناظمـة له ؟ لنستمع إلى ما يقوله واحد من كبار قادة الحركات الدينية في الوطن العربي بشأن الحاكمية، ولنقارن بين هذا الذي يقوله وبين مـا تأخذ به التيـارات العلمانية بشأن مصـدر الحكـم، أو مصـدر السلطة. يقول الغنوشي : « عندما أعلن إن الحكم لله معناه أنـه لاحق للملوك في أن يستبدوا بالثروة، ولا حق للملوك في أن يستبدوا بالسلطة وصناعة القانون، ولا حق لرجـال الدين أن يحتكروا تفسيره والنطق باسم الله، ولذلك فإن الحكم لله « ثورة معناهـا أن الحاكم سلطة تنفيذية وليس سلطة تشريعيـة .، وعندما نقول « إن الحكـم لله « لا نقصد أن الله يتجسد ويأتي ويحكمنا مباشرة، وإنمـا معناه حكم القانون وليـس الحكم للملوك ولا للنخـب المعزولة. وهنا نجد أن معنى حكم الله يرتد في النهاية إلى حكم الشعب مباشرة أو من خلال ممثليه. . وأن الاجتهـاد الذي يطبق هو الذي يحظى بإجمـاع وبغالبية الشعـب. . إذا أن الشعوب هـي التي تختـار القانون، وتختـار مدخلها للإسلام. يبدو لي أنني مهما حاولت التدقيق في هذا النص وفي نصوص «العلمانيين» فلن أجـد أي فارق في المضمون بين هذا النهج أو ذاك.

على أن الـذي يدفعني إلى الاستنتاج بأن « الصـدام « يدور حول الشـكل وليس حول المضمـون وأن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد تلاعـب بالألفاظ هـو ما أجده مـن تفسير للحاكمية عند « تيارات « أخرى مثل « تيار « الحركة الدينية، فالحاكمية هي أهم خصائص الإلوهية وهي التي ينشـأ عنها حق التشريع للعباد، وحـق وضع المناهـج لحياتهم، وحق وضع القيـم التي تقوم عليها هـذه الحياة. هـذا الكلام يعني من حيث الشكل، وضع « الإنساني « مقابل « الإلهي « والمقارنة الدائمة بين المنهج الإلهي ومناهج البشر، غير أن هذا الفصل الشكلي لا يستطيع حجب حقيقة أن الخطاب الإلهي يتوسل بلغة الإنسان «تنزيلاً» مـع كل علمه وكماله وقدرتـه وحكمته، ولذا فإن العقـل الإنساني يتواصـل مع الخطاب الإلهـي «تأويلا» بكل جهلـه ونقصه وضعفه

وأهوائــه، وإذن فإذا نظرنــا إلى المسألة من حيــث المضمون نجد أن المعــول عليه هو في نهاية المطاف هــو العقل البشري وأن المسألة لا تعــدو أن تكــون مجرد تلاعــب بالألفاظ كما أسلفنــا. وإذا انتقلنا إلى ممارسة الحكم فسنجد أن الصــدام يحتدم من جديد حول قضيــة الديمقراطية بين « تيــارات « التيار ربمــا أكثر منه بــين هذا الأخــير والتيارات العلمانية. فبينما يؤكد الغنوشي على الحرية باعتبارهــا قيم محوريــة تجسد معنى تكريم الله للإنســان وذلك من خلال دعم الحريات العامة والخاصة، مثــل حرية الرأي والتعبير والتجمع والصحافة، واحــترام حق الأغلبية في الحكم والأقلية في المعارضة عبر مؤسسات منتخبة تنبثق عنها الشرعية وتداول السلطة، واستقــلال القضاء، وعلــى تحقيق ذلك في الثقافــة السياسية الإسلاميــة حتى تتحول إلى قناعــات راسخــة ومبدئيــة يثبت عليها الإسلاميون في مرحلة المعارضة كما في مرحلة الحكم، وكذلك على اعتمــاد أسلوب الإقناع والحــوار ونبذ التعصــب والإرهاب الفكري، فإن بعض « التيارات « الدينية الأخرى تتخذ موقف النقيض تمامــا، فالخطاب الإنقاذي الجزائــري كما صاغه علــي بن الحاج، يرى أن الكافــر هو من اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غــير واجــب، ويدخل فيــه كل أصحاب المشاريع الاجتماعية والسياسية المتعارضة مع المشــروع الإسلامي»علما أنه لا يوجد مشروع إسلامــي معلن عنه »، وينطبــق الأمر نفسه على الديمقراطية لأنها تضمن حرية المعتقد والحريــة الشخصية إلى جانب حرية التعبير والتملــك المقيدة عقائديــا بالقانون الإلهي، والأخطــر من كل ذلــك أنها تقــول بسيادة الشعب وإعطاء مصدرية السلطة للأمة.

وقــد اتخذت « تيــارات « دينيــة أخرى موقفــا ربما أكثر تشــدداً في هــذه المسألة، فبالنسبــة لهــم لا يمكــن أن تكــون مسلما وديمقراطيا، وكل مصدر للتشريع غير القرآن الكــريم والسنة الشريفة هــو كفر ولا سلطة للشعب، وكل من لا يدخل الجماعة فهو كافر ولا يجوز الاستقــلال بالرأي، وحتى لا يجوز إقامــة الحوار مع أحد، صحيــح أن المطالبة بالديمقراطيــة كمدخل للشــروع في تأسيس المشــروع النهضوي الجديــد أصبحت تتكرر كثيرا في أدبيات التيارات العلمانية، لكن هذا الطــرح لا يزال يفتقــر إلى الوضوح في كثير

من المسائـل التي تترتب عليـه مثل العلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسيـة، ومسألة الديمقراطيـة الشعبية والشرعيـة الثوريـة، وآفـاق الديمقراطيـة ومجالات تطبيقها. كما أنه يفتقر وهو الأهم إلى التأسيس النظري أو الفلسفي الذي سيبنى عليه مشروع الديمقراطية، فالديمقراطية لا يزال يستشم من طرحها في الأدبيات المذكورة بأنها مجرد صناديق اقتراع، وليس نظام حياة، أي أن الخطاب العلمـاني في هذه المسألة لا يزال خطابا سياسيا أكثر منه خطابا معرفيا، ولذا فإنه مهدد بالسقوط في كل هزة سياسية قد تحدث في المستقبل تماما مثلما حدث له بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، فمـا لم تحضر النسبية كقيمة كعادلة للعقل «التعددي» الذي يقر بنسبية الحقيقة، ويرفض العصمة وحق احتكار الحقيقة أو حق إعطائها صفـات مطلقة، وما لم يصبح النقد ورفض اليقين والتأقـين والامتثال والتحرر من الخوف من العائلة، ومن المعتقد الإيماني، ومن التقليـد، ومن المجتمع، ومـن المدرسة ومن الغـد، ومن السلطـة. . قيما مجتمعية راسخـة الجذور في العقـل العربي» وهو ما أعنيه بقـولي أن الديمقراطية نظام حياة »، فإن الديمقراطية تظل خطاباً سياسياً مهدداً بالانهيار في كل لحظة.

أخلص من هذا العرضـ المقتضب جداً للقضايا الحوار والصدام في الثقافة العربية المعاصرة إلى القـول بأن تلك القضايا ليست وفقـا للطريقة التي عولجـت فيها من قبل أصحابها، قضايا الواقع بالفعل، أي أن كثيرا من مكوناتها لم تكن نتيجة لقراءة علمية دقيقة لحركة ذلك الواقع بالفعل، وإنما هي محكومة أحيانا بنسخ آلي لمقولات ثقافية جاهزة كانت قد صيغت استجابة لواقع ذي تركيب وفاعلية مختلفين، وأحيانـاً أخرى بمعلومات سطحية هزيلـة تم تلقفها عن طريـق الأفواه، وليس بالقراءة الفعلية للمصادر الحقيقية لها، وفي أحيان ثالثـة بتصورات ذاتيـة إرادية كانت تصـاغ بالتأمل المجرد، أو وفق الرغبات وبما يتفق مع النوازع الكامنة في النفوس، وكذلك استنتج بأن الصدام يدور في كثير من المسائل التي يحتدم فيها حول الشكل ولا ينسحب إلى المضمـون، ولذا فإنـه إذا ما تم التركيز على هـذا الأخير فإن إمكانية الحوار حول معظم المسائل المطروحة ستكون متاحة ومجدية إلى

حد كبير. لكن الذي أخشى منه هو أن تشكل قاعدة « السلطة طريق إلى الثروة، وتبوء أعلى المراتــب الاجتماعية، التيار الأقوى في داخل كل تيار من التيارات المذكورة، وإذا صح ذلك فــإن الطموح إلى الارتقاء لا يكون غير مسوغ فحســب، وإنما يصبح غــير مشروع، ويصبح الحــوار المفترضــ لثقافة عربيــة معاصرة مطلوبــة صداماً ضبابياً محتدمــاً يوسع من دوائــر الخلافات ويزلزل الأرضية التي نقف عليها وينسينا تحديــات عالمية مضافة بأننا جميعــا نبحر في قارب واحــد تجابهه أمواج عاتية مدمرة تسعى لتهميش جميع التيارات دون استثناء. ■■

